وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

الملتقى الدولي " تحديات الإقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة-الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي و التنوع و التكامل الإقتصادي"

الدكتورة دريدي صارة

أستاذ محاضر أ

البريد الإلكتروني s.dridi@univ-emir.dz

المداخلة "تقييم تجربة التكامل الإقتصادي الجزائري(قراءة في نتائج الشراكة الأوروجزائرية و المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر الإفريقية"

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لتقييم تجارب التكامل الاقتصادي التي قامت بها الجزائر، الشراكة الأوروجزائرية، المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، والوقوف على واقع المبادلات التجارية الإفريقية البينية وحيثيات انضمام الجزائر إليها، و قد تم الاعتماد على مزيج من المنهج التحليلي الوصفي لتحليل مختلف الإحصائيات المطلوبة للتقييم، و قد توصلنا إلى أن نتائج الشراكة الأورو جزائرية كانت سلبية على الميزان التجاري و الميزانية العامة للجزائر، و يرجع ذلك للقوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، و كذا بالنسبة لاتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ، حيث كانت نتائجها سلبية، بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية و ضعف البنية التحتية، حيث أن الاتفاقية لم تغير كثير من واقع محدودية التجارة البينية العربية، أما منطقة التجارة الحرة الإفريقية فهي تجربة جديدة تحاول فيها الجزائر تحويل التجارة من خارج المنطقة إلى داخلها لتصحيح واقع محدودية التجارة الإفريقية البينية.

الكلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي، الشراكة الأوروجزائرية، التجارة البينية الإفريقية

تصنيف JEL : F14، F15، F18.

Abstract: This research paper aims to evaluate the experiences of economic integration carried out by Algeria, the Algerian-European Partnership, the Greater Arab Free Trade Zone, and to stand on the reality of inter-African trade exchanges and the reasons for Algeria's accession. , and we concluded that the results of the Euro-Algerian partnership were negative on the trade balance and the general budget of Algeria, due to the economic strength of the European Union, as well as for the Greater Arab Free Trade Agreement, where its results were negative, due to the similarity of production structures and weak infrastructure, so that the agreement did not change much of the reality of limited intra-Arab trade. As far as the African Free Trade Area is concerned, it is a new experience in which Algeria is trying to transfer trade from outside the region to within it to correct the reality of limited intra-African trade.

keywords: Economic integration, the Algerian- European partnership, Intra-African trade

Jel Classification Codes: F14 , F15 , F18.

.مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية المرآة العاكسة للهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي، حيث أن مشاكل القطاعات الاقتصادية الأخرى تجد تفسيرها في التجارة الخارجية، كما أنها تعد همزة الوصل بين الاقتصاد الداخلي و الاقتصاد العالمي ، لهذا فهي تعتبر مقياسا لمدى تطور هذا الاقتصاد وارتباطه بالاقتصاد العالمي.

وبما أن الجزائر واحدة من هذا العال فإنها كغيرها من الدول السائرة نحو تحرير تجارتها الخارجية و متجهة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال انضمامها لتكتلات اقتصادية ومساعيها للانضمام للمنظمات الدولية، و ذلك من خلال عقدها لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وانضمامها للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، ومساعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، بما فيها الإصلاحات التي قامت بها في مجال تحرير تجارتها الخارجية ومحاولات استقطابها للاستثمار الأجنبي، إلا أنه رغم حتمية هذا الانفتاح فإنه يبقى موضوع جدل حول مدى فعاليته لتحسين هيكل التجارة الخارجية.

وعليه جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو و اقع التجارة الخارجية الجز ائرية في ظل الاندماج الاقتصادي الأوروبي والعربي واحتمالات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

وعليه ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية كما يلي:

أولا: مفاهيم حول التكتلات الاقتصادية

ثانيا: اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية –مسارها التاريخي، أهدافها ومضمونها-

ثالثا: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

رابعا: الانعكاسات المحتملة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية على التجارة الخارجية الجزائرية

2. مفاهيم حول التكتلات الاقتصادية:

1.2مفهوم التكامل الاقتصادي: يقصد بالتكامل الاقتصادي مجموعة من الدول ضمن نطاق جغرافي معين يجتمعون في شكل شراكة من أجل تطوير التجارة والتنمية الاقتصادية، ومن أهم مظاهر التكامل الاقتصادي نجد: مناطق التجارة الحرة، توحيد سياسة الرسوم الجمركية، إنشاء أسواق مشتركة وفي مراحل جد متقدمة من التكامل قد تتشكل وحدة سياسية بين الدول **(Kehoe, 2007, p. 01)**

2.2 منطقة التجارة الحرة: على عكس المرحلة السابقة التي تعتمد على التخفيف من القيود الجمركية وغير الجمركية، فان إنشاء منطقة تجارة حرة، يهدف إلى التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بسياستها تجاه العالم الخارجي أي الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة علي تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، كمل أنها تقتصر أساسا على الجانب السلعي فقط، إلى أن تصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر ويعتبر أغلب الاقتصاديين أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي، فهي ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل

اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها. و من أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة الأوروبية، التي أنشأت بموجب معاهدة استوكهولم عام 1959 و يطلق عليها اسم الأفتا (عوض الله ، 2005، صفحة 299)

من الجدير بالذكر، أنه في إطار منطقة التجارة الحرة يحتل أحد الشركاء مكانة الرائد في هذا التكتل، منتهجا سياسة أكثر حرية فيما يخص تبادلاته البينية، و في هذا الصدد توجد دول أكثر كسبا من الأخرى، لذلك ففي حال تحول منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي، يجب على الدول الأكثر كسبا أن تعوض شركائها من خلال ميكانيزمات لتحويل المكاسب **(tamani , 2012, p. 31)**

3. اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية –مسارها التاريخي، أهدافها ومضمونها-

إن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة متشابهة إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات المتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك، فلا غرابة في كون الجانب الاقتصادي والمالي للاتفاقية الأوروجزائرية غير مختلف من حيث المضمون و الأهداف عن باقي الاتفاقيات.

1.3 المسار التاريخي لتوقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأوروجزائري:

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي كان و لا يزال من بين الأهداف التي تسعى إليها الجزائر، و لعل أغلب الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها الدولة منذ استقلالها على الصعيد الدولي تؤكد ذلك، و في ما يلي سرد لأهم الأحداث التي سبقت توقيع الجزائر لعقد الشراكة الأوروجزائري

1.1.3 توقيع الجزائر على اتفاق التعاون:

رفضت الجزائر التوقيع خلال الستينات على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، و لكن مع نهاية الستينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر و المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك، و في26 أفريل 1976 وقعت الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية على اتفاق التعاون الذي دخل حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 (بهلولي ، 2012، صفحة 114). و الذي ينص على ما يلي:

- **التعاون التجاري:** تتشابه هذه الاتفاقية مع الاتفاقيات الموقعة مع تونس و المغرب، فهي تشمل الصادرات من أصل زراعي من جهة و الصادرات من المنتجات الصناعية و المواد الأولية من جهة ثانية، حيث تم بموجب هذه الاتفاقية تخفيض الحقوق الجمركية بين 20%و 100 % لبعض المنتجات.
- **التعاون التقني و المالي:** حددت في هاته الاتفاقية المبالغ المخصصة في البروتوكولات المالية في شكل موارد مالية أو قروض تمنح من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، أما التعاون التقني فيكون في شكل منح للدراسة و التدريب من جهة، و تمويل أنشطة تكوين التقنيين المختصين في مجال الغاز و النفط من جهة أخرى (أوشن ، 2011، الصفحات 64-65).

كان الهدف الرئيسي من وراء هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع معدل نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية. غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد

أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (عمورة جمال ، 2006، صفحة 398)

2.1.3 **الأهداف التجارية للشراكة الأوروجزائرية:**

تستهدف الجزائر من عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الآثار الإيجابيات على مستوى تجارتها الخارجية

1.2.1.3. الأهداف المتعلقة بالمبادلات التجارية الجزائرية:

- تطوير المبادلات و إعطاء دفعا جديدا و متكافئا للعلاقات الاقتصادية و ذلك بتحديد شروط التحرير التدريجي لمبادلة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، مع تشجيع التكامل المغاربي لتدعيم المبادلات و التعاون داخل هذه الكتلة المغربية من جهة، و بينها و بين الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى (رقاد وغراب ، 13-14 نوفمبر2006).
- تحسين ميزان المدفوعات: إن الشراكة قد تستخدم لتوفير رؤوس الأموال، و نقل الخبرات التقنية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، و بالتالي زيادة الصادرات و خفض الواردات كما يمكن للجزائر منح بعض الامتيازات و الحوافز للشركاء الأجانب لإعادة استثمار الأرباح بدلا من تحويلها للخارج (بورغدة وقصاص ، 13-14 نوفمبر2006).

2.2.1.3 أهداف أخرى للشراكة الأوروجزائرية تنعكس إيجابا على التجارة الخارجية الجزائرية: لهذه الشراكة أهداف في مجالات أخرى لها علاقة بتحسين هيكل التجارة الخارجية الجزائرية يمكن حصرها فيما يلي (زعباط ، 2004، الصفحات 64-66):

- أن عقد الشراكة الأوروجزائري من شأنه أن يغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.
- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة التي تدفعها إلى تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.
- تثمين الموارد البشرية، وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.
- إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط والطويل من خلال:
  - تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
  - خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي، وتحديثه وإدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.
  - الشراكة مع المؤسسات الأوروبية والاستفادة من خبرات مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية.
  - خلق مناخ استثماري من خلال القضاء على الأساليب البيروقراطية و إدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى :
    - ✓ خلق مناصب شغل جديدة من خلال إتاحة مداخيل إضافية للسكان.
    - ✓ تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات.
    - ✓ بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي وتنويعه.

- ✓ التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها
- ✓ الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

2.3 تقييم أثر الجانب التجاري للشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري:

بعد مضي 6 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، واقع التجارة الخارجية الجزائرية لم يتغير كثيرا، إذ بقي الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك الرئيسي فيما يتعلق بالمبادلات التجارية الجزائرية، بحصة سوقية تفوق 52% من مجمل التجارة الخارجية الجزائرية، فيما ارتفعت حصيلة الصادرات و الواردات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوروبي، حيث انتقلت الواردات من هذا الأخير من 8,2مليار دولار أمريكي كمعدل سنوي قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (2004،2002) إلى 24,21 مليار دولار أمريكي سنة 2011 ، و بالتالي زيادة قدرها 200%،الصادرات الجزائرية كذلك سجلت ارتفاعا، حيث انتقلت من 15 مليار دولار أمريكي كمعدل سنوي بين(2002-2004) إلى 36,3مليار دولار في سنة 2011 أي زيادة قدرها 140% ، أما بالنسبة لهيكل هذه المبادلات التجارية، فالصادرات من المحروقات تشكل 97% ، أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة رغم التحسن، الشيء الذي يترجم اختلال الميزان التجاري خارج المحروقات، إذ انتقل من 552مليون دولار أمريكي إلى 1 مليار دولار أمريكي في 2010 بزيادة 81% **(www.mincommerce.dz.)**

للمقارنة، فإنه خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2011 دول الاتحاد الأوروبي وردت للجزائر ما مقداره 100 مليار دولار سلع و خدمات، و في المقابل فإن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السوق الأوروبية تقدر بحوالي5 مليار دولار لنفس الفترة **(Algerie-UE, 2012)**

حتى نتطرق أكثر لتفاصيل المبادلات التجارية الأورو جزائرية، تمت الاستعانة بالجدول (01)، المبينة أدناه و التي يتبين من خلالها أن الموازين التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي للسلع التالية: منتجات الزراعية، المواد الغذائية و المواد الخام، المواد الكيماوية، تجهيزات الإنتاج و مواد أخرى تسجل عجوزات متتالية منذ 2008 إلى 2012، إلا أن هذا لا ينفي وجود تحسن في الصادرات من المنتجات الزراعية، المواد الغذائية و المواد الخام منذ 2010، مع الإشارة إلى أن صادرات الجزائر من المنسوجات و الملابس، بعدما كانت شبه معدومة، أصبحت معدومة في غضون 2012، أما الميزان التجاري للمحروقات فهو الوحيد الذي يسجل فوائض متتالية منذ 2008 إلى2012، و عليه فإن الميزان التجاري الجزائري الموجب في أغلب السنوات باتجاه الاتحاد الأوروبي، يفسر بأن الفائض المسجل في الميزان التجاري الخاص بالمحروقات يغطي جميع العجوزات المحققة في باقي الموازين التجارية الجزئية، و هنا يكمن التحدي الحقيقي الذي يواجه التجارة الخارجية الجزائرية، و بالتالي الاقتصاد الوطني و المتمثل في واقع و مستقبل المحروقات كما و سعرا، و مدى إمكانية هذه الأخيرة القيام بنفس الدور مستقبلا،

وعليه فإن الاتفاقية لم يكن لها أثر على تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وبالتالي إخفاقها في تحقيق الهدف المنشود منها لإرساء التنوع الاقتصادي و ترقية الصادرات خارج المحروقات .

جدول (01) تدفقات التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي(27) حسب السلع (2008-2012)

السلع	طبيعة التدفق	2008	2009	2010	2011	2012
منتجات زراعية	صادرات	34	27	28	110	66
	واردات	2314	1779	2007	3156	2844
المواد الغذائية والمواد الخام	صادرات	48	36	35	119	73
	واردات	2571	2060	2351	3529	3261
المواد الكيماوية	صادرات	313	190	284	316	420
	واردات	1867	1788	2074	2285	2608
تجهيزات الإنتاج	صادرات	26	33	43	43	61
	واردات	6003	6281	6248	6065	7637
المنسوجات والملابس	صادرات	1	1	1	0	0
	واردات	124	125	131	149	190
مواد أخرى	صادرات	7663	59	245	70	67
	واردات	4082	3860	3900	4065	4723
المحروقات	صادرات	20209	17093	20460	27296	31984
	واردات	744	693	881	2186	2613

Source : European Commission Directorate-General for Trade, 2013.

الجزائر طالبت في 2010 بتمديد أجال منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية لمدة 3 سنوات، أي إلى غاية2020 بدل 2017 وإعادة جدولة رزنامة التفكيك الجمركي، مدعمة طلبها بالحاجة إلى مدة إضافية للمؤسسات الجزائرية للتحضير للمنافسة التي ستتعرض لها في ظل إقامة منطقة التبادل الحر علما أن اتفاق الشراكة تضمن في محتواه احتمال تجميد التفكيك الجمركي لمدة 3 سنوات، في حال ما إذا كانت المبادلات التجارية لصالح جهة واحدة . و تجدر الإشارة إلى أنه بعد عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين حول قطاعي الزراعة و الصناعة في محاولات لحماية منتجات الحديد النسيج، الإلكترونيك، الصناعات التي لها علاقة بصناعة السيارات، يشترط الاتحاد الأوروبي تنازل الجزائر على مبدأ 49/51 المطبق في الاستثمار الأجنبي، و للإشارة فإن الجزائر البلد المغربي و المتوسطي الوحيد الذي طالب بمراجعة رزنامة التفكيك الجمركي **(mouloud, year)**. هاته الأخيرة التي كانت وفق الرزنامة المعدلة في 2012 **(www.douane.gov.dz)**

وعليه فإن فترة المباطئة التي يبدو أن الجزائر تريد الاستنجاد بها من خلال إعادة جدولة التفكيك الجمركي و تأجيل الدخول لمنطقة التبادل الحر، غير كافية لتأهيل الاقتصاد الجزائري لتصحيح هيكل المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية والتحسين من تنافسيته من أجل الاستفادة قدر الإمكان من الشراكة الأوروجزائرية، و بالتالي أصبح الزمن تحد أخر يجب أخذه بعين الاعتبار.

أكدت إفادات رصدتها وكالة الأنباء الجزائرية أن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي ليست في صالح الجزائر، وذلك بعد إعادة تقييم أثرها على التجارة الخارجية على مدى 10 سنوات (2005-2015)، فلم يبلغ اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الأوروبي حدود 14 مليار دولار المنصوص عليها في العقد، في حين أن اجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي قدرت بـ 220 مليار دولار بمعدل سنوي بلغ 22 مليار دولار. عرف الميزان التجاري عجزا فاق 700 مليار دينار من الإيرادات الجمركية الجزائرية، كما انتقلت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الأوروبي من 344 مليون دولار سنة 2003 - 889 مليون دولار سنة 2018، كل هذه النتائج البعيدة عن تطلعات الجزائر استدعت إعادة مراجعة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والامتيازات التعريفية الفلاحية وفقا لما أقره مجلس الشراكة الذي جرى في لوكسمبورغ في جوان 2010، وعلى ضوء هذه النتائج تقرر كذلك تأجيل موعد إنشاء منطقة التبادل الحر لسنة 2020 بدلا من 2017.

4. المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

تعتبر أهم تكتل اقتصادي عربي تمخض عن جملة من الاتفاقيات حاول من خلالها العرب الاتفاق لتحقيق أهداف مسطرة لمواجهة التغيرات و التطورات العالمية من جهة، وموائمة قواعدها و مبادئها مع المبادئ السارية عالميا في ظل هذه التغيرات.

1.4 خطوات إنشاء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

سعت الدول العربية منذ أوائل الخمسينيات لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل الاقتصادي من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصاداتها والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية من أجل التسويق المتكامل لمنتجاتها، وفي إطار ذلك وّقعت العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها من أهمها (ثابت، 2007، صفحة 200):

- ✓ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والعبور عام 1953، والتي تضمنت إعفاء كاملا من الرسوم الجمركية للمنتجات الزراعية، و إعفاء بنسبة 25 % للمنتجات الصناعية.
- ✓ اتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال عام 1953.
- ✓ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957.
- ✓ اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964.
- ✓ اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية عام 1981.

كما وضعت العديد من البنى التشريعية والمؤسساتية للعمل الاقتصادي المشترك حيث توجد 15 اتفاقية عربية و 19 مجلسًا واتحادًا ومنظمة وصندوقًا وهيئة عربية مشتركة.

إن التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، وأبرزها إنشاء منظمة التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم أسهمت في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي يتعدى مستوى الاتفاقيات المبرمة آنفا، تستطيع من خلاله الدول العربية التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار.

شكلت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981 ، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983، بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها، وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على "إعفاء السلع الزراعية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع نصف المصّنعة والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، كما أن السلع العربية المصّنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيًا وفقًا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية.

لم تثمر المفاوضات التي أُجريت بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام 1985 إلى 1992 في الوصول إلى اتفاق بشأن تحرير أي مجموعة سلعية من السلع المصّنعة، كما اختلفت بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، إلا أنه كان لا بد من مواكبة التطورات الاقتصادية والدولية المتسارعة ومواجهة الضغوطات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكتلات والشراكات المختلفة من خلال تكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل بإيجابية معها (ثابت، 2007، صفحة 204)

2.4 مضمون البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة التنفيذ في مطلع عام 1998 ، تنفيذًا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران عام 1996 ، وتضمن البرنامج التنفيذي لها من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي صادقت عليها تسعة عشر دولة عربية ، إذ تتيح المادة السادسة والمادة السابعة من الاتفاقية إقامة مثل هذه المنطقة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية ، ونص البرنامج التنفيذي على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات يتم فيها خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10 %سنوياً من تلك التي كانت سارية حتى31 ديسمبر 1997 لتصل إلى الصفر بحلول عام 2007 ، ليتم بذلك التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي من أية رسوم وضرائب عند دخولها لأسواق الدول العربية، كما نص البرنامج التنفيذي على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية (القيود الإدارية، الكمية، النقدية)، وأتاح للدول الراغبة الحصول على استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو فرض قيود غير جمركية عليها، وذلك في حدود ضيقة ولفترة زمنية محددة لا تتعدى أربعة سنوات، على أن تتقدم تلك الدول بمبررات اقتصادية تثبت وقوع ضرر اقتصادي عليها (خلل في ميزان المدفوعات، العمالة، إعادة تأهيل لصناعة محددة ... إلخ). وتتم دراسة هذا الطلب من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبث فيه، إما بمنحها الاستثناء وتحديد فترته وأسلوبه أو رفضه، و تتم متابعة حالات الاستثناء سنوياً من خلال تقارير تقدمها الدول العربية الحاصلة على الاستثناء وتتم دراستها من قبل اللجان المختصة والتي تشارك فيها كافة الدول العربية أعضاء المنطقة، بلغت نسبة التخفيض المتدرج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بحلول عام 2001 40 % من تلك التي كانت سارية في نهاية عام 1997 ، وتشكل هذه النسبة تخفيضاً هاماً على أسعار السلع العربية المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **(www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2001/12.pdf /p319)**

3.4 انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر–المسار التاريخي و الأهداف-

في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي قامت الجزائر بالانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر، والتي تمثل أولى خطوات التكتل العربي الرامي للتحرير التجاري العربي البيني كهدف أساسي.

1.3.4 المسار التاريخي لانضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقع عليها من طرف الدول العربية في سنة 1981، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة التي تفرض عليها وكذا تسهيل تجارة الخدمات، صادقت عليها الجزائر في أوت 2004 و دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2005، و قد أعلن رئيس الجمهورية في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة، و تم إرسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية عن طريق مندوب الجزائر الدائم لدى هذه الأخيرة، و انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي 2009، كما تجدر الإشارة إلى أن انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر رافقته مجموعة من الميكانيزمات وآليات قانونية و تقنية لحماية المؤسسات الجزائرية و المنتوج الوطني، منها اللجنة التقنية المنصبة على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة التي تضطلع بمهمة المتابعة و التقييم و دراسة انشغالات المتعاملين الجزائريين **(جريدة المساء ، 2009)**. و في 10 مارس 2010 وضع رئيس الحكومة مرسوم تنفيذي رقم10-89 المؤرخ عام 1431 الموافق لـ 10 مارس سنة 2010 يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، حيث يلزم أي شخص معنوي بتقديم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية قبل أية عملية استيراد، متضمنا كل المعلومات و الوثائق، مع ضرورة التأشير عليه من طرف المديرية الجهوية للتجارة المختصة إقليميا، إذ يعد هذا الطلب بمثابة رخصة إحصائية بغرض متابعة الواردات **(الجزائرية، 2010)**. و في نفس الإطار قامت الجزائر بإعداد

القائمة السلبية للمنتجات التي تم إقصاءها من مزايا الاستيراد، بهدف حماية بعض فروع الإنتاج الوطني التي تهددها هذه الواردات بشكل مباشر، و يتعلق الأمر ببعض الفروع ذات الأولوية التي تتطلب الحماية لمدة محددة لاسيما منتوجات الصناعات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية و النسيج و الورق و الأجهزة الكهرومنزلية. و للإشارة فإن الجزائر البلد الوحيد الذي قام بإعادة مفاوضة قائمته السالبة، كما أنها قامت بتقديم اقتراحين لنفس الغرض السابق أي من أجل حماية الاقتصاد الوطني، أولهما يقضي بتوحيد الهيئات المكلفة بإصدار شهادة التعريف بالمنشأ للمتعاملين على مستوى جميع الدول العربية، حيث يتم منح هذه الوثيقة من قبل وزارة التجارة لدى بعض الدول و من قبل غرف الصناعة و التجارة لدى دول أخرى، أما الثاني فيتعلق بنسبة إدماج المنتجات المتبادلة إذ تقترح الجزائر نسبة 70 % بدل 40 %

2.3.4 أهداف الجزائر من الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر:

تتلخص الأهداف المتوخاة من انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء الاقتصادي العربي في **(جعبوب، 2009)**:

- ✓ تنويع ممولي الجزائر من السلع.
- ✓ ولوج المنتوج الوطني للأسواق العربية.
- ✓ الرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- ✓ تشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية.
- ✓ تدعيم التنافسية بين الشركات الجزائرية وضمان استقرار الأسعار.

يتجلى مما سبق أن الجزائر من خلال مساعيها للانضمام للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر تريد الاستفادة من مزايا تحرير التجارة البينية العربية، و لكنها في نفس الوقت تعلم أن في هذا التحرير خطر على بعض الصناعات الناشئة التي لازالت تتطلب حماية مؤقتة في المدى القصير على الأقل لذلك فهي تتخذ الإجراءات اللازمة التي تمكنها من ذلك.

عموما فالجزائر وقعت اتفاق الشراكة الأوروجزائري مستهدفة استقطاب الاستثمار الأوروبي المباشر و في نفس النطاق انضمت للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لاستقطاب الاستثمارات العربية المباشرة وتحقيق التكامل المبني على أساس الميزة النسبية، و ذلك لتحسين هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، يكون ذلك جنبا إلى جنب مع تحرير التجارة البينية باتجاه الاتحاد الأوروبي من جهة، و باتجاه المنطقة العربية من جهة أخرى للاستفادة من المزايا المتاحة لتصدير منتجاتها خارج المحروقات، و المزايا المتعلقة باستيراد السلع سواء منها الموجهة للاستهلاك أو الموجهة للعملية الإنتاجية.

4.4 تقييم التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكامل العربي:

إن تقييم أثر التكامل العربي على التجارة الخارجية الجزائرية يستدعي التعريج على واقع التجارة العربية البينية كخطوة أولى وذلك للتعرف على هيكل و بنية هذه الأخيرة، لنتطرق بعدها إلى أثر انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر و للاتحاد المغاربي كتجربتين للتكامل الاقتصادي من أجل تحسين هيكل التجارة الخارجية الجزائرية.

1.4.4 تقييم التجارة العربية البينية :

في تقييمنا للتجارة العربية ارتأينا أن أنسب تقييم لها، يجب أن يأخذ في عين الاعتبار الفترة السابقة لدخول المنطقة العربية الحرة حيز التنفيذ التجارة العربية الإجمالية في مقارنة بالتجارة العربية البينية

1.1.4.4 **التجارة البينية العربية البينية بالأرقام:**

الجدول رقم (02): الصادرات والواردات البينية العربية ومعدلات نموها خلال الفترة (2005-2010)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات البينية	48,3	58,6	71,0	86,8	76.8	77.7
الواردات البينية	44,1	53,6	64,2	78,2	72.4	77.20
التجارة العربية البينية (صادرات+ واردات)/2	46,2	56,1	67,6	82,5	74.6	77.40
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%8,5	%8,5	%8,8	%8,7	%10,28	%8.60
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات	12,6	%13,11	%12,0	%11,04	%11,2	%11.8
نسبة مساهمة التجارة البينية إلى الإجمالية.	%10,	%10,80	%10,4	%9,87	10,72	%10.2
معدل نمو الصادرات البينية(%)*	33 ,8	21,32	21,16	22,25	19.1-	1.2
معدل نمو إجمالي الصادرات(%)*	38,3	21,44	16,44	32,41	32.0-	-
معدل نمو الواردات البينية (%)*	39,7	21,54	19,77	21,80	16.6-	6.5
معدل نمو إجمالي الواردات(%)*	20,9	14,19	33,11	32,31	14.42-	-
معدل نمو إجمالي التجارة العربية البينية(%)*	36,5	21,43	20,46	22,02	17.9-	3.7

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات الأخيرة (النسب من إعداد الباحثتين)/* بيانات تقديرية

إن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ مع بداية 2005 يقضي بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية و الصناعية عربية المنشأ بين دول المنطقة، مما أدى إلى الزيادة في معدلات التبادل التجاري البيني العربي لينتقل حجم التجارة العربية من 56,1 مليار دولار العام 2006 إلى 82,5 مليار دولار لعام 2008، مع ارتفاع تدريجي بنسب صغيرة لقيمة الصادرات و الواردات العربية البينية في الفترة2005-2007 ، كما ازدادت الصادرات البينية خلال سنة 2008 بنسبة 22.2% لتصل إلى حوالي 86,8 مليار دولار، بالمقارنة مع 71,0 مليار دولار عام 2007، و بالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2008 بنسبة 21,8% مقارنة بمستواها عام 2007 فبلغت حوالي 78,2مليار دولار مقابل 64 مليار دولار عام 2007، أما نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية فقد بلغت نسبة 10.72% في عام 2009 مقارنة ب 9,87% عام 2008 و هذا بناء على بيانات التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2010، وبالرجوع إلى النشرة الإحصائية الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنة 2010 و التي غطت سنوات (1999-2008) يلاحظ أن جميع الدول العربية عرفت صادراتها نموا و بدرجات متفاوتة لعام 2008، باستثناء كل من العراق و الصومال حيث تراجعت الصادرات البينية لها بمعدل 15,5% و 4,5% على التوالي ويلاحظ أن معدل نمو الصادرات و الواردات العربية البينية قد انخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالفترة 2000- 2004 **(بورحلة و بوثلجة ، 2023)**، وعلى صعيد أداء الصادرات البينية للدول فرادى، سجل السودان أعلى زيادة في صادراته البينية في عام 2008 بنسبة 105.1 % وقيمة 867.9 مليون دولار، مقارنة مع 423 مليون دولار في عام 2007 ويلاحظ أن قرابة 80 % من الزيادة في الصادرات البينية للسودان اتجهت إلى الإمارات ولقد سجلت سبع دول هي ليبيا، الأردن، تونس، مصر، اليمن المغرب والجزائر زيادات ملحوظة في صادراتها البينية وبدرجات متفاوتة تراوحت نسبتها بين32.7 و66.1 %وسجلت ثمان دول أخرى هي موريتانيا، الكويت، سورية، قطر، السعودية، الإمارات، البحرين ولبنان زيادات في صادراتها البينية تراوحت نسبتها بين 11.1 و 23.7 %، وسجلت عمان نمواً في صادراتها البينية بنسبة 4.2 %، وهي تعتبر نسبة أقل بكثير من متوسط نسبة الزيادة السنوية في 2007، ويلاحظ أن اتجاه الصادرات البينية للعراق اقتصر على ثلاث دول فقط، سورية، المغرب والأردن خلال سنة 2008 ، أما من جانب الواردات البينية للدول فرادى، فقد سجلت تونس أعلى زيادة في وارداتها البينية بلغت ما نسبته 74.6 % وقيمة 2.71 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع قيمة 1.55 مليار في العام السابق، ويلاحظ أن غالبية الزيادة في الواردات التونسية البينية في عام 2008 أتت من دولتين هما الجزائر وليبيا بمقدار مليار دولار، أما الواردات البينية للمغرب سجلت زيادة ملحوظة بلغت نسبة 47.7% ، ويلاحظ أن الزيادة في هذه

الواردات أتت من عدد من الدول العربية وهي العراق ،السعودية ،الإمارات ،الكويت، مصر وتونس وسجلت أربع عشرة دولة عربية أخرى، هي الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، سورية، السودان، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا واليمن زيادات متفاوتة في وارداتها البينية تراوحت بين 11.1 و 31.0 %خلال الفترة نفسها، إضافة إلى قطر التي سجلت وارداتها البينية زيادة بنسبة 8.1 % ، في حين تراجعت الواردات البينية للعراق بنسبة 5.6 % ، والصومال بنسبة 1.7 %، وبقيت الواردات البينية لجيبوتي تقريباً عند مستواها لعام2007 أما بالنسبة لاتجاهات التجارة البينية العربية، فتتسم بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة، حيث تركزت صادرات تونس لعام2009 باتجاه دولتين هما ليبيا(47%) والجزائر(26%)، وصادرات الجزائر تركزت باتجاه تونس، مصر والمغرب بنسب36%،29%،28% على الترتيب، وصادرات السودان باتجاه الإمارات(55%) والسعودية(23%) ،أما قطر وعمان فقد صدرا ما نسبته 75% و 52% إلى الإمارات على الترتيب، و صدرت العراق ما نسبته 86% إلى سوريا و استوردت منها74% من الواردات البينية، و صدرت ليبيا إلى تونس ما نسبته 50%، واستوردت الأردن والبحرين من السعودية ما نسبته55% و84% من وارداتهما على الترتيب، وواردات عمان من الإمارات نسبتها73%، واستوردت الكويت ومصر والمغرب وقطر من السعودية ما نسبته40% ،40%،34%،38% على الترتيب، ونسبة الواردات القطرية من الامارات40%، وأخيرا استوردت ليبيا من تونس51% من الواردات، نلاحظ أنه فيما يخص الدول الأكثر تنوعا في اتجاه الصادرات، كانت الإمارات، السعودية ومصر، حيث توصلت هذه الدول إلى توسيع أسواقها في خمسة دول عربية أو أكثر، أما الدول الأكثر توسعا في مصادر وارداتها فكانت الإمارات من9 دول و لبنان من 5 دول **(بورحلة و بوثلجة ، 2023).**

الجدول رقم (03): الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية 2007-2008

	الصادرات البينية		الواردات البينية	
	2007	2008[1]	2007	2008[1]
المواد الخام والوقود المعدني	58.9	59.6	52.7	57.2
الأغذية والمشروبات	13.0	13.3	11.8	12.4
المنتجات الكيماوية	9.5	10.1	10.4	9.6
المصنوعات	13.0	12.5	16.4	13.1
الآلات ومعدات النقل	4.5	4.2	6.9	7.4
سلع غير مصنعة	1.2	0.3	1.7	0.3
المجموع	100	100	100	100

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009. [1] بيانات أولية

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عن زيادة الأهمية النسبية للوقود المعدني والمواد الخام، حيث ارتفعت حصتهما من 58.9%في عام 2007إلى 59.6%في عام 2008، كما ارتفعت حصة المنتجات الكيماوية من 9.5%إلى 10.1%، و حصة الأغذية والمشروبات من 13.0%إلى1 .13% في نفس الفترة، أما المصنوعات فقد انخفضت حصتها من 13.0% إلى 12.5%، و كذا بالنسبة للآلات ومعدات النقل حيث انخفضت حصتها من 4.5%إلى 4.2% خلال الفترة نفسها.

2.1.4.4 . تنافسية الصادرات العربية:

انخفض مؤشر التنوع للصادرات العربية لعام 2007 مقارنة بالعام 2004 ، وذلك بالنسبة لـ 11 دولة عربية هي الجزائر، مصر، ليبيا، السودان، تونس، موريتانيا، الأردن، المغرب، العراق، سورية واليمن، إلا أن مؤشر تنوع الصادرات في ثلاث دول عربية، وهي مصر، تونس والأردن اقترب من متوسط العالم(0.5) ، مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لتلك الدول مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية، وفي المقابل ارتفع مؤشر تنوع الصادرات لعام 2007 مقارنة بعام 2004 للفترة ذاتها في تسع دول عربية أخرى هي جزر القمر، جيبوتي، البحرين الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، مما يدل على تباعد هيكل صادراتها عن هيكل

الصادرات العالمية غير أن هذا المؤشر تقريبي نظراً لأنه حسب على أساس مجموعات سلعية رئيسية لا تعكس التنوع في عدد السلع وفيما يتعلق بمؤشر التركز الذي يقابل مؤشر التنوع ويقيس درجة تركز صادرات المجموعات السلعية في إجمالي الصادرات الوطنية فلقد انخفض لعام 2007 مقارنة بعام 2004 في 5 دول عربية هي المغرب، تونس، موريتانيا، سورية واليمن ،إلا أن ست دول عربية هي مصر، المغرب، تونس، الأردن، لبنان وسورية انخفض فيها مؤشر تركز الصادرات مقارنة مع متوسط العالم لمؤشر التركز(0.5) ، وبالتالي فإن درجة تركز الصادرات لتلك الدول لا تزال تعتبر منخفضة نسبياً وفي المقابل، ارتفع مؤشر التركز في الإمارات والبحرين بسبب الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية لصادراتهما النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي قد يخفي التطورات التي طرأت على درجة تنوع الصادرات في السلع غير النفطية لهاتين الدولتين.

جدول(04) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية لسنة2009.

السلعة	الصادرات البينية	الواردات البينية	إجمالي التجارة
المواد الخام والوقود المعدني	%27.3	%24.7	%26
السلع الزراعية	%15.2	%18.5	%16.85
المصنوعات(المواد الكيماوية، الآلات ومعدات النقل)	%54.2	%53.8	%54
سلع غير مصنفة	%3.3	%3.0	%3.15

المصدر: صندوق النقد العربي "تقرير التجارة الخارجية للدول العربية2010 "مرجع سبق ذكره، ص177.

بالنسبة لسنة2009، فيلاحظ انخفاض محسوس في فئة الوقود والمعادن، حيث بلغت فقط 27.3% مقارنة مع2008، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وكذا تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة العالمية، لتصبح المصنوعات تشكل أعلى حصة في الصادرات والواردات بنسبة54.2%و53.8% على الترتيب.

ولابد من الإشارة إلى أن وزن التجارة النفطية في التجارة البينية العربية أقل منه في التجارة العربية الإجمالية مما يعني أن النمو في التجارة البينية العربية نجم جزئيًا عن النمو في التجارة غير النفطية للدول العربية مما يعكس التأثير الإيجابي بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تخفيض للتعريفات الجمركية أو حتى إلغائها بين الدول العربية السبع عشرة الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يكن كافيًا بحد ذاته لتحقيق زيادة ملحوظة في التجارة العربية البينية، خاصة أنها جاءت متأخرة في زمن تحرير التجارة على المستوى العالمي، زمن منظمة التجارة العالمية، وزمن مناطق التجارة الحرة للدول العربية مع دول وتكتلات أخرى ومن ثم لم يعد هناك كثير من المزايا الخاصة التي تمنح للمنتجات العربية، فالميزات نفسها تمنح لمنتجات العديد من دول العالم (ثابت، 2007، صفحة 199)

5.4 تقييم أثر انضمام الجزائر للمنطقة العربية الحرة على التجارة الخارجية الجزائرية

في تحليلنا لأثار انضمام الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر، ارتأينا تسليط الضوء على التجارة الخارجية الجزائرية في هذا الإطار قبل ثم بعد الانضمام.

1.5.4 حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية قبل الانضمام لمنطقة التبادل الحر العربية (arabic.news، 2019):

سجلت الجزائر في تجارتها البينية مع الدول العربية فائضا تجاريا بلغت نسبته 225 % في سنة 2008، حيث انتقلت إلى1,09مليار دولار مقابل334 مليون دولار سنة 2007، حيث وصلت قيمة الصادرات الجزائرية نحو البلدان العربية ل 2,18مليار دولار خلال

سنة2008 مقابل1,24 مليار دولار في 2007، أي بارتفاع نسبته 35,67 %، في حين بلغت الواردات قيمة 1,10مليار دولار سنة 2008 مقابل 905 مليار دولار سنة 2007،أي بتسجيل زيادة نسبتها 21,4 %.

تحتل تونس المركز الأول في مجال الواردات الجزائرية بحصة تفوق 27 % من الحجم الإجمالي القادم من البلدان العربية بقيمة 292مليون دولار سنة 2008 مقابل213 مليون دولار في 2007، تليها مصر بنسبة 18 % أي بقيمة 153 مليون دولار متبوعة بالعربية السعودية بنسبة 13% أي ما يعادل 134 مليون دولار، أما بخصوص الصادرات الجزائرية، فيحتل المغرب المركز الأول بنسبة 34,5 من مجمل الصادرات الجزائرية نحو البلدان العربية، تليها مصر بنسبة 33% ثم تونس بنسبة24%، و أخيرا الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4%.

1.1.5.4 التجارة الخارجية الجزائرية بعد الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر:

للوقوف على واقع التجارة البينية الجزائرية العربية نتطرق لتحليل بعض الأرقام ذات العلاقة وفقا لما تحتويه الجداول الموالية.

الجدول رقم (05): قيمة التجارة الكلية الخارجية الكلية بين الجزائر ودول المنطقة خلال الفترة (2009-2015)

القيمة بالدولار الأمريكي

السنوات	التجارة البينية	الصادرات البينية	الواردات البينية	الميزان التجاري البيني
2009	2.87	1.35	1.52	0.17-
2010	3.43	1.85	1.58	0.27
2011	4.8	2.39	2.41	0.02-
2012	5.16	2.99	2.17	0.82
2013	6.23	2.97	3.26	0.29-
2014	6.09	3.33	2.76	0.57
2015	5.32	2.87	2.45	0.42
المتوسط	4.84	2.54	2.31	0.23

المصدر: دحماني الهوارية ودربال عبد القادر، آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد (05)، 2017، ص: 189.

من خلال هذا الجدول يتبين جليا أنه مع دخول الجزائر لمنظمة التجارة الحرة العربية زادت صادراتها ولكن بمعدل ضعيف وفي المقابل زيادة الواردات بنفس الوتيرة، وهذا ما يدل علة تشابه الهيكل الإنتاجي، إلا أنه وفي سنة 2015 انخفضت الصادرات الجزائرية بسبب انخفاض أسعار البترول في جويلية 2014 وهذا ما يدل على سيطرة المحروقات على سلة الصادرات الجزائرية نحو المنطقة، وقد انعكس هذا التراجع في الصادات على الواردات على اعتبار أن الانخفاض في أسعار البترول يؤثر على ميزانية الدولة وكذا احتياطي الصرف اللازم للاستيراد، مع الإشارة ان الارتفاع في الواردات خلال السنوات التي سبقت 2015 قد رافقته مجموعة من القوائم السلبية (2010، 2012، 2013) لتحديد المنتجات المستثناة من الإعفاء الجمركي.

وعلى ضوء ما سبق نستنج أن انضمام الجزائر للمنطقة العربية كان له أثر إيجابي على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بشقيها الصادرات والواردات، وكان له أثر إيجابي على الواردات الجزائرية من دول المنطقة أكثر من الصادرات الجزائرية للمنطقة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (06): مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر

السنوات	إجمالي التجارة البينية /إجمالي التجارة الخارجية %	الصادرات إلى دول المنطقة /إجمالي الصادرات %	الواردات إلى دول المنطقة /إجمالي الصادرات %
2009	3.38	2.97	3.83
2010	3.50	3.20	3.92
2011	3.96	3.24	5.09
2012	4.19	4.12	4.31
2013	5.16	4.51	5.94
2014	5.09	5.44	4.73
2015	5.96	7.59	4.76
المتوسط	4.46	4.44	4.59

المصدر: دحماني الهوارية ودربال عبد القادر، مرجع سابق، ص192.

إن نسبة التجارة البينية إلى التجارة الاجمالية بشقيها:

- **الصادرات:** تمثل نسبة ضعيفة لكنها في تطور مما يعكس التزام الجزائر باتفاقيات تجارية أخرى، لكن يبدو أن الميزة التفضيلية للعرض الجزائري قد جلبت الطلب العربي رغم تشابه الهياكل الإنتاجية العربية والكميات المحتشمة.
- **الواردات:** عرفت زيادة مستمرة بسبب تطبيق بنود الاتفاق الرامية لتخفيض أسعار المنتجات العربية وزيادة الطلب الجزائري عليها أي استفادتها من الميزة السعرية وتطبيقها لمبدأ المعاملة بالمثل، فزيادة الصادرات صاحبتها زيادة الواردات.

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

القيمة بالدولار الأمريكي

السنوات	تونس	المغرب	مصر	الإمارات	سوريا	لبنان
2009	492.3	379.9	399.3	33.3	4.2	3.8
2010	624.1	585.9	346.1	73.1	71.7	28.5
2011	702.5	851.4	678.0	11.0	40.3	12.6
2012	991.5	968.7	825.7	6.7	28.2	36.0
2013	1189.3	1027.1	503.8	41.1	35.2	53.7
2014	1653.3	1238.7	170.3	44.5	35.0	55.0
2015	1037.2	967.4	416.8	7.4	28.8	64.7
المتوسط	955.74	859.87	477.14	31.01	34.77	36.33

المصدر: دحماني الهوارية ودربال عبد القادر، مرجع سابق، ص193.

تتركز الحصص الأكبر نحو تونس والمغرب ومصر بسبب القرب الجغرافي الذي ينعكس إيجابا على تكاليف النقل وسهولة التسويق، إلا أن التجارة نحو باقي الدول العربية تكاد تكون منعدمة رغم الميزة التفضيلية ويرجع ذلك لتشابه الهياكل الإنتاجية.

الجدول رقم (08): أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للواردات خلال الفترة (2009-2015)

السنوات	مصر	السعودية	تونس	الإمارات	المغرب	الأردن
2009	536.0	156.8	324.4	86.5	114.8	116.5
2010	3.06.0	278.7	354.1	198.1	126.0	129.5
2011	443.5	443.9	428.8	343.1	240.2	150.9
2012	361.8	441.4	391.8	245.0	266.9	147.4
2013	461.9	577.0	463.6	805.6	206.1	165.1
2014	618.8	653.6	497.2	912.5	241.5	142.7
2015	552.4	687.6	291.2	295.3	223.0	92.6
المتوسط	468.62	462.71	393.01	412.3	202.46	142.01

المصدر: دحماني الهوارية ودربال عبد القادر، مرجع سابق، ص196.

بالنسبة للواردات الجزائرية فإن التوزيع الجغرافي يبين أم مصر، السعودية فتونس والإمارات تمثل البلدان الأكثر توريدا للجزائر، أما المغرب والأردن فإن واردات الجزائر منها قليلة جدا.

ويبقى التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية أكبر دليل على استحواذ شركاء آخرين من خارج المنطقة على حصة الأسد من التجارة الخارجية الجزائرية الخارجية.

5. الانعكاسات المحتملة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية على التجارة الخارجية الجزائرية

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع من أجندة 2063 - لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018 بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، حيث أنها ستربط 1.3 مليار شخص في 55 دولة، بناتج محلي إجمالي قيمته 3.4 تريليون دولار أمريكي. إذ صادقت عليها 44 دولة أفريقية. تضم حاليا 1.2 مليار نسمة، ومن المتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 2.5 مليار نسمة بحلول العام 2050،بحسب بيان الاتحاد الأفريقي **(andi.dz.).**

1.5 و اقع و آفاق التجارة الإفريقية البينية:

تقدر نسبة التجارة البينية الأفريقية حتى سنة 2019ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وكما يتضح من الشكل أدناه إذ أن 80% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية.

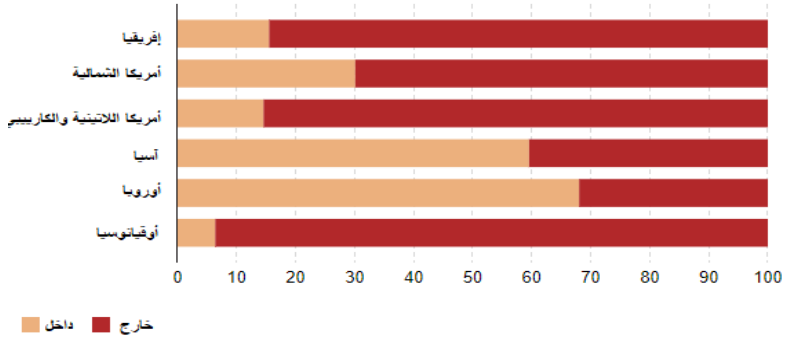

Source : https://stats.unctad.org/handbook/MerchandiseTrade/ByPartner.html

1.1.5 التجارة الخارجية الجزائرية:

يتبين من خلال الجدول المرفق بأنه خلال سنة **2018**، بقيت المبادلات التجارية الجزائرية مرتكزة على شركائها التقليديين، إذ تستحوذ كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي و الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات و التي تقدر على التوالي بنسبة **58.3%** من وارداتنا و**74.34%**من صادراتنا **(tralac)**

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2017	*2018		2017	*2018	
دول الاتحاد الأوروبي	20 298	099 21	3.95	38 620	638 23	16.03
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	5 953	837 5	6.56-	465 6	950 6	7.50
الدول الأوروبية الاخرى	1 910	542 1	19.2-	40	40	0.00
دول أمريكا الجنوبية	3 209	546 3	10.50	530 2	660 2	5.14
آسيا	12 369	557 11	6.56-	595 3	351 5	48.85
أوقيانوسيا	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1 542	904 1	23.48	799	712	10.89-
الدول المغاربية	592	546	7.77-	1 273	1 669	31.11
الدول الإفريقية	186	166	10.75-	103	132	28.16
المجموع	46 059	46 197	0.30	35 191	41 168	16.98

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS/* نتائج مؤقتة

يتضح من خلال هذا الجدول المساهمة الضعيفة جدا للمبادلات الجزائرية الإفريقية خارج المنطقة العربية و المغاربية، مقارنة بالمناطق الأخرى عبر العالم. قدرت الصادرات و الواردات الجزائرية من البلدان الإفريقية ب 1.8 مليون دولار و 1.2مليون دولار على التوالي، حيث تمثل المحروقات 90% من صادرات الجزائر نحو القارة الإفريقية، أما خارج المحروقات فيمثل السكر القيمة الأكبر من صادراتها.، أما عن الواردات الجزائرية من إفريقيا خارج المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر فهي أكثر تنوعا، أين تمثل القهوة المكون الأساسي لقائمة وارداتها ، أين يتم استيرادها من الكوديفوار و الكاميرون، و التبغ من دولة جنوب إفريقيا، إذ تمثل هذه الأسواق6.7%،1.5%،3.3% على الترتيب من مجموع واردات الجزائر من القارة، أما عن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية، فإنه يتم فرض رسوم على الواردات الجزائرية من خارج منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر(**PAFTA**) بقيمة 0٪ و 5٪ و 15٪ و 30٪، بحيث لا توجد تعريفة محددة، إذ تدخل معظم الواردات برسوم 30 ٪ ، بما في ذلك اللحوم ومنتجات اللحوم والمنسوجات والملابس والفواكه، وتواجه الخامات والخبث والرماد ولب الخشب وقاطرات السكك الحديدية رسوما بنسبة 5٪ ، بينما تواجه السلع الفوتوغرافية و "المعادن الأساسية الأخرى" رسما بنسبة 15٪، يتم أيضًا استيراد المنتجات تحت العديد من خطوط التعريفات المعفاة من الرسوم الجمركية ، بما في ذلك القمح للبذر ، والأجهزة الطبية وبعض الأدوية ، ومختلف الطائرات والمركبات العسكرية والأسلحة والأعمال الفنية بموجب HS97، إلا أن استيراد الجزائر الرئيسي من بلدان خارج منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر هو البن ، الذي يتحمل 30٪ من رسوم الاستيراد ، وكذلك العنب المجفف و التبغ و التونة المجمدة، و من بين ما تبقى من الواردات العشرة الأولى للجزائر من داخل القارة ، تتراوح الرسوم من 0 ٪ لبعض خطوط الزيوت المتوسطة والمستحضرات ، و 5 ٪ لبذور السمسم ، و 15 ٪ للقوابض ومعجون الكاكاو و التبغ يتجلى مما سبق أن قائمة لصادرات محدودة جدًا، إلا أن آفاق النسيج الصناعي الجزائري في ظل مساع التنويع خارج المحروقات يمكن أن يجد ظالته نحو إفريقيا في ظل التسهيلات التي تضمنها منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

2.1.5 تحديات منطقة التجارة الحرة الإفريقية: تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- ✓ مشاكل النقل والحدود السياسية والمخاطر الأمنية.
- ✓ تعزيز الترابط بين الدول مثل مشاريع النقل البحري والربط الكهربائي، والربط السككي.
- ✓ نقص حاد في الدعم اللوجستي، والعوائق غير الجمركية والحدود والخلافات السياسية، وكذلك الربط الملاحي.
- ✓ غياب شبكات طرق برية وحديدية تربط بين دول القارة.

- ✓ المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020، والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات.
- ✓ تتضرر الصناعات المحلية التي تعاني من تكاليف بنيوية مرتفعة جدا (نقص البنى التحتية وانقطاع الكهرباء وأسعار الإيجارات وغيرها....).

6. الخاتمة:

إن إصلاحات التجارة الخارجية الجزائرية هي خطوة إيجابية تجاه التحرير التجاري بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا الأخير الذي تجسد من خلال عقدها لاتفاق الشراكة الأورو جزائري، والذي سعت من ورائه لتحقيق مصالح و مكاسب قد تتوافق و قد تتعارض مع مصالح مجموعة الدول الأوروبية التي تسعى لإيجاد سوق لمنتجاتها في الجزائر، أما هذه الأخيرة فهي تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانفتاح الاقتصادي الذي يسهل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مراعاة درجة الحماية اللازمة في المجالات التي تتطلب ذلك، كما حاولت الجزائر في نفس السياق أن توسيع إطار التبادل التجاري بناء على القومية العربية ، و ذلك من خلال انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، إلا أنه رغم هذه الخطوات المتسارعة تجاه الانفتاح الاقتصادي، فإن الجزائر خففت من هذه السرعة في السنوات الأخيرة، إذ أنها أجلت دخولها منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية إلى غاية 2020 بدل 2017 ، كما أنها راجعت قائمة السلع المعفاة من الحماية التجارية عدة مرات تجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على وعيها بخطر التحرير التجاري على بعض الصناعات الناشئة التي لازالت تتطلب حماية مؤقتة في المدى القصير على الأقل، لذلك فهي تتخذ الإجراءات اللازمة التي تمكنها من ذلك.

إن تحقيق فعاليةاتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية يتطلب تطوير البنية التحتية والقدرة الصناعية بالاعتماد على مختلف الهيئات الإقليمية كصندوق تنمية الاتحاد الأفريقي، وإلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتعزيز العلاقات التجارية ذات المزايا المتبادلة من خلاث خطط تحرير التجارة و بناء أنظمة فعالة لمراقبة ضريبة القيمة المضافة، و خلق رأس الداث البشري من الزيادة السكانية، على سبيل المثال الاستثمار في الخدمات، مع ضرورة وضع سياسات شاملة تتمحور حوث حماية البيئة، فضلا عن ذلك فإن ترتيب مراحل التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية بدءا بمنطقة تجارة حرة يبدو تقليدا للمراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي بين الدوث المتقدمة ، غير أن الواقع مختلف، فالدولة النامية تشكو من ضعف الإنتاج الذي ينعكس سلبا على تجارتها الخارجية أما الدوث المتقدمة فهي تشكو من فائض في الإنتاج تطمح لتصريف من خلال مناطق التجارة الحرة، و على ذلك نقترح أن يتم استدراك الأمر و توسعة التكامل الاقتصادي الإفريقي إلى سوق مشتركة من أجل تسهيل حركة عوامل الإنتاج الضرورية لرفع الإنتاج و الإنتاجية، حتى يكون لتحرير التجارة البينية أثر إيجابي لدفع عجلة الإنتاج من خلال زيادة الطلب، كما أن إنجاح المنطقة يتطلب إرساء الجهاز المصرفي المساعد على تسهيل المعاملات المالية المرافقة لعمليات التجارة إضافة لنشاط القنصليات الموزعة في كل البلدان الإفريقية و التي تعمل على الترويج للمنتج الجزائري.

7. قائمة المراجع:

1. (s.d.). Récupéré sur www.mincommerce.dz.
2. (s.d.). Récupéré sur www.douane.gov.dz.
3. (s.d.). Récupéré sur www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2001/12.pdf /p319.
4. .andi.dz. (s.d.). .*andi.dz*. Récupéré sur http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

5. جريدة *المساء* ,(2009) .فيفري Récupéré sur .(07انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية لمتبادل الحرآليات قانونية لحماية المؤسسات الج ا زئرية : www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear
6. Algerie-UE. (2012, Aout 27). le démantèlement tarifaire repousse à2020. *Revue Jeune d'Afrique*.
7. arabic.news. (2019, 07 10). منطقة التجارة الحرة الافريقية خطوة محورية مهمة على طريق التكامل والتعاون الاقتصادي بالقارة السمراء Récupéré sur .تحليل إخباري http://arabic.news.cn/2019-07/10/c_138212864.htm :
8. Kehoe, J. W. (2007). *Regional and Global Economic Integration : Implication for Global Business*. Verginia: University of Verginia.
9. mouloud, s. (year). accord d'association Algerie-Union Europeenne. *revue DZ Entreprise*(15).
10. tamani , f. (2012). *Integrationeconomiqueregionale au Maghreb :engeux,contraintes et perspectives.* Tizi_ouzou: université Mouloud Mammri.
11. tralac. (s.d.). *algeria-intra-africa-trade-and-tariff-profile*. Récupéré sur https://www.tralac.org/resources/ourresources/
12. الجزائرية ,ا .ا ,(2010) .فيفري .(17) .(07
13. أوشن ,ل .(2011) .الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر .تيزي وزو :جامعة مولود معمري .
14. بهلولي ,ف .(31 12 ,2012) .التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام لكنظمة التجارة العالمية .مجلة الباحث.(11)
15. بورحلة ,م & .,بوثلجة ,ع .(02 08 ,2023) .التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأداء والمعوقات في الفترة -1998) 2010). Récupéré sur iefpedia: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/03/article012.docx
16. بورغدة ,ح & .,قصاص ,ا 14-13) .نوفمبر .(2006الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري .سطيف :جامعةفرحات عباس سطيف .1
17. ثابت ,ر .ا .(2007) .منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و أثارها في التجارة العربية البينية و الز ا رعية بشكل خاص أثار منطقة .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.(01)
18. جعبوب ,ا ,(2009) .فيفري .(07انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية آليات قانونية لحماية المؤسسات الوطنية Récupéré sur . http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear: http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear
19. حسين زينب عوض الله . (2005). الاقتصاد الدولي(الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال - اتفاقات التجارة العالمية). مصر : دار الجامعة الجديدة.
20. رقاد ,س & .,غراب ,ر 14-13) .نوفمبر .(2006آثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة .الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري .سطيف :جامعة فرحات عباس سطيف .1
21. زعباط ,ع ,(2004) .جوان .(01الشراكة الأورومتوسطية وأشرها على الاقتصادالجزائري .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.(01)
22. عمورة جمال ,ا .(2006) .دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية والعربية .الجزائر :جامعة الجزائر .3